التفكير النحوي عند ابن الباذش (ت٥٢٨هـ) من خلال كتابه شرح أبيات كتاب سيبويه

الكلمات المفتاحية: التفكير ـ الباذش ـ سيبويه

أ.م. د. نوفل اسماعيل صالح
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية
newfal.ar.hum@uodiyala.edu.iq

الملخص

لا يختلف اثنان في أنَّ كتاب سيبويه يُعدّ أسطورة الفكر العربيّ، ويمثّل مرحلة النضوج الفكريّ لأصول اللغة والنحو، وكانت مدونته محط عناية النحاة والدارسين مُنذ ألفه صاحبه حتى يومنا هذا، ومن مظاهر عنايتهم به المؤلفات المستقلة التي وضعوها في شرح شواهده الشعريّة، وكان ابن الباذش من الذين تصدروا شرح شواهده، إذ ألف فيها كتابًا مستقلًا سمّاه (شرح أبيات سيبويه)، وعلى الرغم من شهرة مؤلفه إلّا أنّ كتابه لم يصل إلينا مع اشتماله على مادة لغويّة ثرّة، ولم يذكره أصحاب الطبقات، وكتب التراجم، غير أنّ الذي شجّعني على الخوض في هذه الدراسة وفرة النقولات التي نقلها عنه البغداديّ في خزانته، وما اشتمل عليه من فكرٍ نحوي أصيل، لم يخصّه الباحثون بالدراسة، فكانت له آراء اجتهادية انفرد بها، وتوجيهات نحويّة، واعتراضات وموافقات لسيبويه وغيره من النحاة، فضلًا عن موقفه الخاص من الضرورة، وكلّ ذلك كان سببًا في كتابة هذا البحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حتى يبلغ الحمد منتهاه، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه وهداه.

أمّا بعدُ فإنّ تراثنا النحويّ زاخر بالتآليف التي تكشف عن سعة اطلاع علمائنا، رحمهم الله، وغزارة فكرهم النحويّ، ولعلّ من أظهر الشخصيات التي ذاع صيتها في الدرس النحويّ، واقترن اسمه بكتاب سيبويه، أبو الحسن، علي بن أحمد، المعروف بابن الباذش، وهو من أسرة

اشتهرت بالنحو عرفت بأبناء ابن الباذش، ومن أشهرهم ولده أبي جعفر، أحمد بن علي (ت٥٤٠هـ)، صاحب كتاب (الاقناع في القراءات السبع)، الذي عرف بهذا اللقب أيضًا.

وعلى الرغم من الخلط الذي وقع فيه بعض النحاة بينه وبين ابنه في نسبة الآراء النحويّة واللغويّة، إلّا أنّ صاحب الخزانة قد صرّح من دون غيره بأنّ له مؤلفًا عُرِفَ بـ(شرح أبيات سيبويه)، وقد اعتمد عليه كثيرًا في شرح شواهد الكافية، حتى نقل عنه أكثر من ثلاثين ومئة موضعٍ.

وبعد استقراء الآراء التي نقلها، وجدتها كثيرة تتسع مادتها العلميّة إلى أكثر من بحث، لذلك فقد شمّرت ساعد الجد والعزم بكتابة بحث يتضمّن مناقشة فكره النحويّ، لِما اشتملت عليه آراؤه من توجيهات، واختيارات ومناقشات للعلماء، وعناية فائقة بشاهد سيبويه، والإلمام بكل جوانبه، وسأحاول في هذا البحث أنّ أبرز ملامح التفكير النحويّ عندهُ من خلال شرحه لأبيات سيبويه، ويسبق هذا العمل مدخل تعريفي بابن الباذش وكتابه، ولست أزعم أنّني أوّل من بحث في هذه الشخصيّة بحثًا نحويًا، إذ كتب د. شريف عبد الكريم النجار بحثًا سمّاه (أبو الحسن ابن الباذش الغرناطي وأثره النحويّ)، وعلى الرغم من سعة العنوان والجهد الذي بذله المتمثّل بجمع آرائه من كتب النحاة ومناقشتها، إلّا أنّه لم يتعرّض ـ ولو مرّة واحدة ـ إلى هذا الكتاب، ونقولات البغدادي عنه، ولم يلتقِ بحثنا ببحث النجّار بمسألة واحدة؛ تجنبًا للتكرار، ولعل العذر مع د. النجّار حينما لم يتطرّق إلى هذا الكتاب وآرائه فيه لسعة ما تضمنه من آراء يكفي للنهوض بكتاب مستقل، ولعله أحجم عنه طلبًا للاختصار، والله أعلم، ونسأل الله تعالى القبول لنا وله.

ابن الباذش وكتابه (شرح أبيات سيبويه):

١. لمحات من سيرته وآثاره العلميّة:

جعل البغداديّ كتاب ابن الباذش (شرح أبيات سيبويه) من المصادر الأساسيّة التي بنى عليها فكره النحويّ في خزانته.

وقد نبه د. ناصر الرشيد على أهميّة هذا الشرح، ومنزلته، من بين شرّاح شواهد كتاب سيبويه، وقد اعتمد هو الآخر على ما نقله البغداديّ أيضًا.[١]

ولستُ بصدد الخوض في سيرة ابن الباذش، فقد سبقني إلى تفصيلها د. شريف عبد الكريم النجار.[٢]

وحسبي أن أضع بين يدي القارئ الكريم سطورًا للتعريف بهذا العَلَم، جاعلًا إيّاها مدخلًا لفكره النحويّ.

فهو أبو الحسن، عليّ بن أحمد بن خلف بن محمد، الأنصاريّ الأندلسيّ الغرناطيّ المالكيّ النحويّ.(٣)

وانفرد ابن فرحون بتلقيبه بـ (ابن الباذش)(٤)، ورجح الدكتور شريف النجّار هذا اللقب، بدعوى أنّه لقب عُرفت به أسرتهِ، وبه لُقب ولدهُ صاحبُ الأقناع في القراءات السبع.(٥)

وهذا ما أميل إليه؛ لشهرته بلقبه هذا عند أصحاب التراجم والطبقات، وسائر النحويين الذين نقلوا عنه.

وهو من أسرةٍ عُرفتْ بالتديّن وحُبها للعلم، ولِدَ بغرناطة في الأندلس سنة(٤٤٨هـ).(٦)

وصفف أهلُ المعرفةِ أنّه عالمٌ بالأدب واللغات والتقدّم في علم القراءات، والضبط للروايات، حَسَنُ الخطّ، جيّد التقيّد، من علماء الحديث متنًا وسندًا.(٧)

والذي يشهد على علمه بالقراءات كتاب ولده (الإقناع)، فالقارئ لهذا الكتاب يشعر أنّه مُؤلف مُشترك بينه وبين أبيه، إذ ذكره ولده في أكثر من خمسين موضعًا.(٨)

وأمّا ما يشهد على علمهِ بالنحو فآراؤه الكثيرة التي نقلها عنه من جاء بعده من النُحاة، وقيل عنه إنّه كان من أحفظ الناس لكتاب سيبويه.(٩)

وقد تتلمذ على أيدي كثيرٍ من العُلماء(١٠)، وتتلمذ على يديهِ كثيرٌ من العلماء.(١١)

وله مصنّفات تدلّ على عُلوّ قدره، وطول باعه، ورفعة شأنهِ، وتُظهرُ مكانته العلميّة في ذلك العصر، من أشهرها: (شرح كتاب سيبويه، وشرح الأصول لابن السرّاج، وشرح الجُمل للزجاجيّ، وشرح الكافي لأبي جعفر النحّاس، وشرح الإيضاح لأبي عليّ الفارسيّ، والمُقتضب من كلام العرب لابن جِنّي)، وغيرها.(١٢)

إلا أنّ عواديّ الدهر حالت بيننا وبينها، فلم يصل إلينا واحدٌ منها، إلّا ما وصلنا من نُقولات عنها في المصادر التي جاءت بعده.(١٣)

توفي (رحمه الله) سنة (٥٢٨هـ)، تاركًا وراءه سجلًا حافلًا بالإنجازات العلميّة في شتّى ميادين المعرفة.(١٤)

وعلى الرغم من فَقِد تُراثه النحويّ، فقد نقلَ عنه النُحاة آراء اجتهاديّة، وتوجيهات نحويّة، وتعليلاتٍ واختيارات، أحصى الدكتور عبد الكريم النجّار منها نيّفًا وثلاثين ومئة

موضعٍ، من غير الإشارة إلى اختياراته وآرائه في كتابه الموسوم بـ (شرح أبيات سيبويه) الذي آمل أن يكشف اللثام عمّا نقله البغدادي عنه من هذا السّفر المُهم.

٢. كتابه (شرح أبيات سيبويه):

إنّ من يستقرئ كُتب التراجم، ومقدّمات التحقيق التي عُنيت بشروح كتاب سيبويه، وشروح شواهده، لا يكاد يجدُ ذكرًا لابن الباذش ضمن شرّاح شواهد كتابه، على الرغم من أنهم أحصوا تسعة وعشرين شرحًا منها(١٥)، بل ذكروا أنّ له شرحًا عامًا على كتاب سيبويه، يؤيّد ذلك أنّ النُحاة الذين جاءوا بعد عصره نقلوا عن شرحه هذا، وانفرد البغداديّ بالإشارة إلى شرح أبيات سيبويه لابن الباذش، وعدّه من المصادر التي اعتمد عليها في شرح شواهد الكافية، إذ ذكر وهو يتحدث عن المصادر التي اعتمد عليها في تأليف خزانته، أنّ من بينها ما يرجع إلى شروح الشواهد، وهو شرح أبيات كتاب سيبويه لأبي جعفر النحّاس، وللأعلم الشنتمريّ، ولابن الباذش.(١٦)

وحقًا فقد اعتمد عليه في شرح شواهد الكافية، ونقل عنه كثيرًا من الآراء الاجتهاديّة، والتعليلات النحويّة، والترجيحات الخاصّة به، التي كشفت عن تمرّسه بعلم النحو، وتمكنه من الصنعة(١٧)، وقد أشار إلى عنوان هذا الكتاب صراحة في اكثر المواضع التي نقل عنه فيها.

ومن خلال استقراء هذه المواضع، تبيّن أنّ لابن الباذش جهدًا في تفسير أبيات سيبويه، وهذا الجهد لم يكن مقتصرًا على المسائل النحويّة فحسب، وإنما بحث عددًا لا بأس به من القضايا المتعلقة بمستويات اللغة الأخرى، يمكن أن تنهض ببحثٍ آخر.(١٨)

٣. ملامح عنايته بشواهد سيبويه:

لقد كان ابن الباذش يحيط بشاهد سيبويه من حيث قائله، ومناسبة القصيدة، والمعنى العام للشاهد، والروايات التي روي بها، وبيان مدلولات الألفاظ الغريبة فيه.

وبعد أن يفرغ من هذا كلّه يُحيط الشاهد بالجوانب التطبيقيّة النحويّة، فيرفده بسيل من الثقافة النحويّة التي ورثها عن شيوخه، وعن المؤلفات النحويّة التي سبقته، وكان أوّل من يبينه هو موطن الشاهد الذي أراده سيبويه، وقد يخالفه في موطن الشاهد، وقد يستنبط ما شاهد سيبويه

شاهدًا آخرًا غير الذي ذكره، ولا يتردد في ذكر ما يحتمله موطن الشاهد من أوجه إعرابيّة، وكانت ثقافته النحوية حاضرة في الاستنباط والتأويل، فكان ينقل عن مشاهير شرّاح أبيات سيبويه والنحاة الآخرين، كالمبرّد، وابن النحاس، والفارسي، وابن جنّي، وغيرهم.

وكان بين الفينة والأخرى يبث آراءه الاجتهادية التي استنبطها من مخزونه الفكريّ، وله مذهب خاص بالضرورة خالف فيه سيبويه، وهو المذهب نفسه الذي نُسِبَ خطأ إلى ابن مالك واشتهر به.

وفيما يلي عرض مفصّل لعناية ابن الباذش بشاهد سيبويه، وعلى النحو الآتي: ويمكن أن نقسّم ملامح منهجه على رُكنين أساسيين:

١. توجيهه لشواهد سيبويه:

من مظاهر توجيه ابن الباذش لشواهد سيبويه، توجيهه لقول النابغة الجعديّ:

شَرِبتُ بِها وَالديكُ يَدعو صَباحَهُ إذا ما بَنُو نَعشٍ دَنوا فَتَصَوَّبوا[١٩]

فجمع (ابنًا) جمع العُقلاء، وإنّما جاز ذلك إذ صارت هذه الأشياء عندهم تُأمر وتُطيع، وتَفهمُ الكلام وتُعيدُ، بمنزلة الآدميين.[٢٠]

وقد انطلق ابن الباذش من كلام سيبويه هذا، وراح يوضّح موطن الشاهد، ويوجّه جمع (ابن) جمع سلامة، فذكر أن الأولى أن يُقال (بنات نعشٍ) على ما يعقِل؛ لمّا كان دورها على مقدار لا يتغير ذلك الدور، وتعقله، وقال: دَنوا فتصوّبُوا، وكان ينبغي أن يُقال: دنوْنَ فتصوّبْنَ.[٢١]

٢. عنايته بالمسائل الخلافيّة:

نقل ابن الباذش خلافًا بين النحويّين طويلَ الذيل، عريض السيلِ، في إعمال (فَعيل) في شاهِد سيبويه.[٢٢]

حَتى شَآها كَلِيلٌ مَوْهِناً عَمِلٌ باتَتْ طِراباً وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَمِ [٢٣]

خلاصته أنّ ابن الباذش يُجيزُ نصبَ (مُوهنًا) بـ (كليلٌ) على المفعول به؛ لأنّه بمعنى مُكلٍّ، فيعمل عملهُ.

ثم نقل عن المبرّد أنّ (مُوهِنًا) ظرف، وليس بمفعول، وجعل (كليلًا) من كلَّ يكلُّ، وكلَّ لا يتعدّى إلى مفعول به، فكيف يتعدّى كليل.(٢٤)

ونقل أبو جعفر النحّاس عن الجرميّ والمازنيّ عدم جواز إعمال (فعيل)، وادّعى أنّ هذا هو إجماع النحاة.(٢٥)

ثم نقل ابن الباذش نصًا لأبي إسحاق الزجّاج عن كتابه (الحجّة)، خلاصته أنّ الأصل كان أنْ لا يعمل إلّا ما جرى على الفعل، فلمّا أعربوا (ضروبًا)؛ لأنّه بمعنى (ضارب) وجب أن يكون (فعيل) مثله.(٢٦)

وتبنّى ابن الباذش مذهب سيبويه في إعمال (فعيل) عمل الفعل، رادًّا على المعترضين من وجهين:

الأول: من جهة السماع، وحجّته قول بعض العرب في صفة الله (عزّ وجلّ): هو سميعٌ قولك، بتنوين (سميع)، ونصب (قولك).(٢٧)

الثاني: ما نقله عن أبي نصر، هارون بن موسى المجريطيّ، من ردّه على المبرّد أنّ (مؤهِنًا) ظرف، وعنده أنّ هذا التأويل ضعيف، ولو كان صحيحًا لوصف البرق بالضعف في لمعانه.(٢٨)

٣. موافقته لسيبويه فيما استدلّ به:

كثيرًا ما كان يوافق سيبويه فيما استدلّ به من موطن الشاهد، من ذلك استدلاله بقول المرار الاسدي(٢٩):

أعَلاقَةً أمَّ الوَلَيِّدِ بعدما أفنانُ رأسِكَ كالثَّغامِ المُخْلِسِ

على جواز إعمال المصدر(علاقة)، عمل الفعل بشرط أن لا يُفصَلَ بينه وبين معموله بفاصل، ومعموله (أمّ الوليد). (٣٠)

وبهذا صرّح ابن الباذش، فذكر أنّ الشاهد فيه إعمال المصدر عمل الفعل، ونصب (أمَّ الوليد) بـ (علاقة)؛ لأنَّهما بدل من اللفظ بالفعل، فعمِلَتْ عمله، كأنّه قال: أتعلق أمّ الوليد بعد الكِبَر.(٣١)

٤. نقل القاعدة النحويّة عن العلماء:

لقد اعتمد ابن الباذش كثيرًا على آراء النحاة الذين سبقوه في تقرير الأحكام النحويّة، من ذلك أنّه نقل عن الأعلم قاعدة[٣٢]، مفادها أنّ ظرف المكان (بعدَ)، لا يُضاف إلى الجُملة إسميّة كانت أم فعليّة، وإنّ الذي سوغ ذلك دخول (ما) عليها التي هيئتها للدخول على الجملة، وهي مُضافة إليها، شأنها شأنّ (قلَّما)، و(رُبّما)، و(طالما) وغيرها، ذكر هذا الأصل النحويّ عندما شرح شاهد سيبويه[٣٣]:

صَدَدت فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقلّما وِصَالٌ على طُولِ الصُّدُودِ يَدومُ[٣٤]

فـ (ما) مع هذه الأفعال بمنزلة المصدر.[٣٥]

٥. بيان ما أشكل إعرابه:

وإن أشكل موضعٌ في الإعراب من شواهد كتاب سيبويه، نرى ابن الباذش يتتبّع ما أشكل إعرابه من ألفاظ الشاهد، فقد أنشد سيبويه قول الشاعر[٣٦]:

إنّ عليَّ اللهَ أنْ تُبايعَا تُؤخَذَ كُرهًا أو تجيءَ طائِعًا

شاهدًا على أنّ الفعل قد يُبدل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول، فـ (تؤخذ) بدلًا من (تبايع).[٣٧]

فقد أعرب ابن الباذش ما أشكل من الشاهد بقوله: ((هذا الشاعر حلفَ على مُخاطبهِ بالله، أنّه لا بُدّ له من أن يُبايع، فلمّا حذف حرف القسم نصبَ الاسم، وأنّ (تُبايع) اسم إنّ، و(عليَّ) خبر إنّ، والقسم مُعترض بين الاسم والخبر)).[٣٨]

ومظاهر عناية ابن الباذش بشواهد سيبويه كثيرة، متعدّدة، يطول استقصاؤها في هذا المقام، كتعضيده ما استشهد به سيبويه بالقراءات القرآنية.[٣٩]

أو تعضيده بشواهد شعريّة مماثلة لما احتجّ به سيبويه، حتى ذكر البغداديّ في خزانته أنّ ابن الباذش أورد نظير هذا الشاهد في شرح أبيات سيبويه مئة شاهد.[٤٠]

وقد يعنى برواية شواهد سيبويه، ويُبيّن الوجه الإعرابي لكلّ رواية منها.[٤١]

وقد يُعنى كثيرًا بالضبط المعجمي لألفاظ الشاهد من حيث بيان الكسر والضمّ والفتح وأبواب الفعل، وغيرها.(٤٢)

وقد يقيس على شواهد سيبويه ويؤيدها بما نقله اللّغويّون من الفصيح من كلام العرب، ويُورد نظائره ممّا سُمِع عنهم.(٤٣)

٦.موافقته للنحاة في توجيه شاهد سيبويه:

لقد أكثر النُحاة المتأخرون، ولا سيّما البغداديّ في خزانته من النقلِ عن ابن الباذش، وممّا نقله لم يكن كلّه من بنات أفكاره واجتهاداته، وإنّما كانت له نقولات عن شرّاح شواهد كتاب سيبويه، كابن النحّاس، والأعلم، وابن السيرافي وغيرهم.

وقد ينقل عن غير شراح الشواهد من النحاة كالمبرّد، والفارسيّ، وابن جني، وهذا يدلّ على سعة اطلاعه على مصادر النُحاة، من ذلك أنّ سيبويه أورد قول الشاعر(٤٤):

ثلاثُ كُلّهُنَّ قَتلتُ عمدًا فأخزى اللهُ رابعةً تَعودُ

شاهدًا على جواز رفع (كل) على ضعفٍ، والأكثر النصبُ.(٤٥)

وللنُحاة في توجيه الشاهد النحويّ عدّةُ مذاهبَ، يطول ذكرها، أوجزُ منها قولَ الفرّاءِ إنّه حذف عائد المبتدأ الذي هو (كلُهنّ) من جُملة الخبر حذفًا قياسيًا.(٤٦)

وذكر الأعلم أنّ النصب هو الوجه المختارُ عند سيبويه حملًا على الفعل، والقياس عنده اختيار الرفع.(٤٧)

وذهب ابن النحّاس إلى أنّ (كلّهن قَتَلتُ) جملة في موضع نعتٍ لثلاث.(٤٨)

أمّا ابن الباذش فقد نقل عن أبي عليّ الفارسيّ(٤٩)، أنّ (ثلاث) مبتدأ، و(كلّهنّ قتلت) خبر، كأنّه في تقدير: زيدُ أخاه ضربتُهُ.(٥٠)

وردّه البغداديّ، وحجّته أنّه ليس من باب الاشتغال لعدم الضمير.(٥١)

وتعدّدت مذاهب النحاة في موقع (الفاء) الإعرابيّ في شاهد سيبويه:

وَقائلةٍ خَولانُ فانْكِحْ فَتاتَهم وأُكرُومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيَا(٥٢)

فذكر سيبويه أنّ (الفاء) إمّا لعطف الإنشاء على الخبر، وهو جائز فيما له محل من الإعراب، وإمّا لربط جواب شرط محذوف، أي إذا كان كذلك فانكح، قال سيبويه: ((وقد يحسن ويستقيم أنْ تقول: عبد الله فاضربهُ، إذا كان مبنيًا على مبتدأ مُظهر أو مضمر)).(٥٣)

في حين نقل ابن الباذش عن أبي عليّ الفارسيّ إنّ مَنْ جَعَلَ (الفاء)، عاطفة أجاز في (خولان) الرفع والنصب.(٥٤)

وأجاز السيرافيّ في أن تقترن أجوبة الجُمل كلها (بالفاء).(٥٥)

وجوز سيبويه الإخبار عن النكرة بالمعرفة، مستدلًا بجُملة أبياتٍ، منها قول الفرزدق(٥٦):

أسكران كان ابن المُراغة إذ هجا تميمًا بجوف الشام أم متساكرُ

قال ما نصّه ((واعلم أنّه إذا وقعَ في هذا الباب نكرةٌ ومعرفةٌ فالذي تشغلُ به كان المعرفة؛ لأنّه حدُّ الكلام؛ ولأنّهما شيء واحد، وليس بمنزلة قولك: ضربَ رجلٌ زيدًا؛ لأنّهما شيئان مختلفان، وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء، إذا قلت: عبد الله منطلقُ، تبتدئ بالأعرف، ثمّ تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليمًا، وكان حليمًا زيدٌ، لا عليكَ أقدّمت أم أخّرت)).(٥٧)

وزعم المبرّد أنّ اسم (كان) ضميرٌ فيها، والضمير معرفة، فهو عنده فصيحُ.(٥٨)

وذهب أبو عليّ الفارسيّ إلى أنّ (سكران) ارتفع بفعلٍ مُضمر، تكون (كان) تفسيرًا له، ودليلًا عليه، وحَسُنَ الرفعُ في هذا الموضع؛ لأنّ التقدير: أكان سكران ابن المُراغة، فاستفهم عن سُكره، لا عن نفسه.(٥٩)

وذهب ابن جنّي إلى أنّ التقدير فيه: أكان ابن المُراغة، فلمّا حذف الفعل الرافع، فسّره بالثاني، فقال: أكان ابن المراغة، وابن المُراغة هذا الظاهر خبر (كان)، وخبر (كان) المُضمرة محذوف معها؛ لأنّ (كان) الثانية دلّت على الأولى، وكذلك الخبر الثاني الظاهر دلّ على الخبر الأول المحذوف.(٦٠)

وأجاز ابن الباذش نقلًا عن ابن السيرافي أن يُضمر في (كان) ضمير الشأن وعلى هذا التقدير يكون (ابن المُراغة) مرتفعًا على الابتداء، و(سكران) خبرٌ له، وجُملة (مُتساكر) خبر لـ(كان) الثانية.(٦١)

وخطأه ابن هُشام، والصواب عنده أن تكون (كان) زائدة لا شأنيّة؛ لأنّ ضمير الشأن يعود على ما بعده لزومًا، إذ لا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدّم هي، ولا شيء منها عليه، والرواية الصحيحة والمشهورة عند الأكثرين نصب (سكران)، ورفع (ابن المُراغة)، فارتفاع (متساكر) على أنّه خبر لـ (هو) محذوف.(٦٢)

وللنُحاة تأويلات أخرى، يطول ذكرها، نكتفي بما قدّمناه؛ لشهرتها، وشهرة أصحابها.

وهكذا اعتمد ابن الباذش على آراء من سبقوه من النُحاة، في بيان موطن الشاهد في كتاب سيبويه، وما ذِكرُهُ لمذاهب النُحاة إلّا دليلٌ على تبحره بآرائهم، واطلاعه على مذاهبهم وهي كثيرة وحسبنا ما قدّمناه، علَّهُ يكشف لنا الشخصيّة العلميّة التي ميزت ابن الباذش من غيره من النُحاة.(٦٣)

ولم يكتفِ بالنقل عنهم، بل كان يُصرّح بموافقاته لمذاهبهم، وأكثر من وافقهم سيبويه، ومن أمثلته أنّه صرّح بموافقته له ولابن النحّاس في تجويزهما في (عبدًا) من قول جرير(٦٤):

أَعَبْداً حَلَّ في شِعَبَي غَرِيبًا ألؤمًا لا أبا لك واغترابًا

وجهين، الأول: النصب على المُنادى النكرة غير المقصودة، والآخر: النصب على الحال، على حذف الفعل.(٦٥)

وأنشد سيبويه للمرار الأسدي قوله(٦٦):

أنا ابنُ التارك البكريّ بشرٍ عليه الطيرُ ترقبُه وقوعًا

فألزم (بشر) الجر، وحجّته السماع عن العرب؛ لأنّهم جعلوه بمنزلة ما يكفّ عن التنوين(٦٧)، على أنّه بدل، أو عطف بيان، وجاز ذلك عنده، وإنْ لم يكن فيه (أل) لبعده عن المُضاف؛ لأنَه تابع، والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع.

وأوجب فيه المبرّد النصب حملًا على محل (البكريّ)، وغلّط رواية سيبويه بالجر، وعنده أنّ الرواية بالنصب، واحتجّ بأنّه إنّما جاز (أنا ابن التارك البكري)، تشبيهًا بـ (الضارب الرجل).(٦٨)

وللنُحاة فيه شاهدٌ آخر، وهو أنّ (عليه الطير) مفعول ثانٍ لـ (تارك)، إنْ كان بمعنى (صيّر)، وإلّا فهو حال، وقوله (ترقبه) حال من (الطير)، إنْ كان فاعلًا لـ (عليه)، وإنْ كان مُبتدأ فهو حال من الضمير المُستكن في عليه.(٦٩)

وفي (وقوعًا) أوجه إعرابيّة عِدّة، أشهرها أنّه مفعول له، وأختار الأعلم، وتبعه ابن الباذش أن يكون (وقوعًا) حالًا من الضمير في ترقبه، وجوّز فيه وجهًا آخر، وهو الرفع على الخبريّة.(٧٠)

وأورد سيبويه قول أميّة بن أبي الصلت(٧١):

سُبْحانَهُ ثُمَّ سُبْحانًا نَعُوذُ به وقَبْلَنَا سَبَّح الجُودِيُّ والجُمُدُ

شاهدًا على مجيء (سبحانًا) منونًا مفردًا، مصدرًا منتصبًا بعامل محذوفٍ وجوبًا، تشبيهًا له بقوله تعالى: ﴿ ﴾ [سورة الفرقان: من الآية: ٢٢]، و(سبحانًا) في الشاهد غيرُ علمٍ؛ لمجيئه نكرة، كما هنا، ومعرّفًا بالإضافة وباللام، كما بيّنه في باب العلم.(٧٢)

والأصل في (سبحان) أن تُضاف إلى المعرفة، كما في قوله تعالى: ﴿ فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴿١٧﴾ ﴾[سورة الروم: الآية: ١٧]، وقول الأعشى(٧٣):

سبحانَ من علقمةَ الفاخِرِ

فنصب (سبحان) على المصدر، ولُزومها النصب من قِلّة التمكّن، وحذف التنوين منها؛ لأنّها وضعَت علمًا للجُملة، فجرت – في المنع من الصرف– مجرى عثمان ونحوه.(٧٤)

وجوّز ابن الباذش نقلًا عن التذكرة القصرية لأبي عليّ الفارسيّ وجهين في (سبحانا)، الأول: إنّه نكرة، فصرفه، والثاني: أن يكون صرفه للضرورة.(٧٥)

وأيّد هذا الوجه ابن الشجريّ في أماليه، إذ ذهب إلى أنّ (سبحانًا) جاء غير منصرف؛ لأنّ الألف والنون زائدتان، وأنّه عَلَمٌ للتسبيح، فإنْ نكّرتهُ صرفته، كما قال أميّة بن أبي الصلت:

سُبحانَهُ ثُمَ سُبحاناً نَعودُ به وَقَبلَنا سَبَّحَ الجودِيُّ وَالجُمُدُ(٧٦)

وذهب ابن يعيش إلى أنّ (سبحنًا) في البيت يحتملُ وجهين، الأول: أن يكون تنوينه للضرورة، كما يُصرف ما لا ينصرف في الشعر، والثاني: أن يكون أراد النكرة.(٧٧)

٧. إجازته أوجهًا أُخر في شاهدِ سيبويه:

إنّ من أبرز ملامح فكره النحويّ المنهجيّة التي طغت على شرح أبيات سيبويه ومنها تجويزه أوجهًا أُخر في الشاهد، فكان يبدأ بشرح مذهب سيبويه، وتبيان الوجه الذي أجازه، ثُمّ يُقرّر في الشاهد أوجهًا أُخر يحتملها المعنى، ويقبلها السياق، ويُضيف إلى ما أجازه سيبويه، وهذا يدلّ على اطلاعه الواسع، ومعرفته بمذاهب النُحاة الذين سبقوه، من ذلك مثلًا، أنّ سيبويه أنشد لابن أحمر الكنانيّ(٧٨):

عَجِبٌ لِتلكَ قضيّة، وإقامتي فيكُم على تِلكَ القضيّة أعجبُ

شاهِدًا على رفع (عجب) على الخبريّة لمُبتدأ محذوف تقديره: أمري عجبٌ.(٧٩)

وجوّز ابن الباذش – تبعًا للأعلم(٨٠) – فيه وجهًا آخر وهو أنّه ارتفع على الابتداء، وإنْ كان نكرة؛ لوقوعه موقع المنصوب، ويتضمّن من الوقوع موقع الفعل ما يتضمّن المنصوب، فيستغني عن الخبر؛ لأنّه كالفعل والفاعل.(٨١)

وجوز فيه الأعلم وجهًا ثالثًا، وهو أنّ الجار والمجرور (لتلك) في موضع رفع خبر للمبتدأ (عجبٌ).(٨٢)

وأنشد سيبويه للشمّاخ(٨٣):

رُبَّ ابن عمّ لِسُلَيْمَى مشمعلّ طبّـاخ ساعاتِ الكَرَى زادَ الكَسِل

شاهدًا على إضافة (طبّاخ) إلى (ساعات)، تشبيهًا لها بالمفعول.(٨٤)

ومنع ثعلب إضافة (طبّاخ) إلى (ساعات) إلّا للضرورة.(٨٥)

وجوّز ابن الباذش في البيت وجهين، الأول أن يكون(الطبّاخ) بدل اشتمال من موضع (ساعات)، والثاني أن تكون (زاد) منصوبة بفعل دلّ عليه (طبّاخ)، أي: يطبخُ زاد الكسل.(٨٦)

وتتجلّى براعة ابن الباذش في الشرح، وبيان الأوجه المُحتملة، حينما فصّل القول فيما يحتمله قول الشاعر(٨٧):

لا يَبعَدَنْ قَومي الَّذينَ هُمُ سَـمُّ العُـداةِ وَآفَـةُ الجُزرِ

النازِلـــينَ بِكُـلَّ مُعـتَرَكٍ وَالطَيِّـبونَ مَعـاقِدَ الأُزرِ

إذ جوّز في (النازلين) و(الطيّبون) أربعة أوجه ((رفعهما، ونصبهما، ورفع أحدهما مع نصب الآخر، مقدّمًا ومؤخرًا على القطع، غير أنّك إنْ رفعتهما جاز أن يكونا نعتين لـ قومي، فيكون الرافع لهما رافعٌ قومي بعينه، والكلام جملة واحدة، وجاز أن يكونا مقطوعين في التقدير بإضمار مبتدأ، فيكونا جُملتين، والرافع والناصب المقدّران، لا يجوز أن يظهر واحد منهما لفظًا، إنما يكون مقدّرًا أبدًا منويًّا، وامتناع إظهاره إشعار باتصاله بما قبله، وتشبيهٌ به، فلو ظهر أمكن أن يكون جملة قائمة بنفسها مستقلّة، وليس الغرض ذلك، ويجوز أن يكون الطيّبون معطوفًا على سمّ العداة وآفة الجزر، وأن يكون على الضمير في النازلين، ويجوز الرفع على إضمار مُبتدأ ... ولا يجوز أن يكون النازلون رفعًا صفة لمجموع قومي وسم العُداة؛ لاختلاف العاملين، فإنْ قيل: هل الأقيس أن يكون نعتًا لقومي أو لسمّ العداة؟ فالجواب: قومي؛ لأنّه محض الاسم، فهو أولى بالوصف من الصفة)). (٨٨)

وتخريج هذا عند سيبويه من وجهين، الأول: إنّه نعت مقطوع من الرفع إلى النصب، انتصب بفعل محذوفٍ تقديره (أعني)، وأمّا الرفع فخبر، مبتدأه محذوف، تقديره (هُم الطيبون).(٨٩)

وتظهر عنايته بذكر ما يحتمله الشاهد من أوجه عند الحديث عن لُغة (أكلوني البراغيثُ)، فقد ذكر سيبويه وهو يستشهد بقول الفرزدق(٩٠):

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأمّــــه بحَوران يعصرنَ السليطَ أقاربهُ

أنّ الضمائر في الفعل علامات للتثنية والجمع، فكما أنهم جعلوا للتأنيث علامة، أرادوا أن يجعلوا للتثنية والجمع علامة أيضًا، وهو ما عُرِفَ في اصطلاح النحويين بلغة (أكلوني البراغيث)، ووصف سيبويه هذه اللغة بالقلّة، ونقل عن يونس وجهًا آخر في توجيهها، وهو إعراب الضمائر فاعلًا، والمرفوع بدل.(٩١)

والظاهر أنّ ابن الباذش مطمئن إلى تخريج سيبويه لهذه اللغة، غير أنّه أحسّ بما يكتنف إعراب (أقاربه) في الشاهد، فراح يوجه إعرابها أربعة أوجه، الأول: أن يكون مبتدأ، و(يعصرن) خبرٌ مقدّم عليه، وهذا سائغ عند أهل البصرة، كما قالوا: مررتُ به المسكينَ، يُريدون: المسكين مررتُ به، ونقل عن أبي عليّ الفارسيّ أنّه وصفه بالقُبح؛ لأنّ الخبر جملة

وليس بمفرد، فلا ينبغي فيه أن يجوز فيه ما جاز في الأصل الذي هو المُفرد، والثاني: أن يكون مرفوعًا بـ (حوران)، ويكون بـ (حوران) صفة لـ (ديافيّ) و(يعصرن) حالًا من الأقارب، والثالث: أن يكون بدلًا من (النون)، والرابع: أن يكون خبر مبتدأ مُضمر، والجملة جواب لسؤال مقدّر، كأنّه لمّا قيل (بحوران يعصرنَ السليط)، فقيل: مَنْ هُم؟ فقال: هُم أقاربه.(٩٢)

والمتتبع لِما نُقِلَ عن ابن الباذش من شرح لأبيات سيبويه يجده في كثير من الشواهد لم يكُن مُلتزمًا بكل ما قرره سيبويه من قواعد، بل يجده يستنبط من الشاهد أوجهًا أخرى يحتملها البيت يقرّرها بحسب فهمه للمعنى، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما تحدّث عنه سيبويه في تعدّي الفعل بحرف جرّ، أو بنفسه، وقد استدلّ لِما تعدّى إليه الفعل إلى المفعول الثاني بنفسه بقول الفرزدق(٩٣):

مِنّا الَّذي اِختيرَ الرِجالَ سَماحَةً وُجودًا إِذا هَبَّ الرِياحُ الزَعازِعُ

فنصب الرجال على نزع الخافض، والأصل: من الرجال، وهو المفعول الثاني المقيّد بحرف الجرّ لاختار، فإنّه يتعدى إلى الأول بنفسه، وإلى الثاني بحرف الجرّ.(٩٤)

وهذا الحذف كثير، ويُحذف حرف الجر ويتعدّى الفعل بنفسه، وشواهده كثيرة في القرآن، وكلام العرب، فذكر سيبويه في باب (الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين)، إنّك إنْ شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإنْ شئت تعدّى الأول، ومثّل لِما حُذف من المفعول الأول بقوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَاۖ فَلَمَّآ أَخَذَتۡهُمُ ٱلرَّجۡفَةُ قَالَ رَبِّ لَوۡ شِئۡتَ أَهۡلَكۡتَهُم مِّن قَبۡلُ وَإِيَّٰيَۖ أَتُهۡلِكُنَا بِمَا فَعَلَ ٱلسُّفَهَآءُ مِنَّآۖ إِنۡ هِيَ إِلَّا فِتۡنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَن تَشَآءُ وَتَهۡدِي مَن تَشَآءُۖ أَنتَ وَلِيُّنَا فَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَاۖ وَأَنتَ خَيۡرُ ٱلۡغَٰفِرِينَ ١٥٥ ﴾[سورة الأعراف: من الآية: ١٥٥]، وأصل هذه الأفعال أنْ تُوصل بحروف الإضافة، فلمّا حذفوا حرف الجر عمِل الفِعلُ.(٩٥)

ولم يتعرض ابن الباذش إلى ما ذكره سيبويه من شاهد في هذا البيت لتسليمه بما قاله سيبويه، وإنّما جوّز في (سماحة وجودًا)، أن يكونا تمييزين أو حالين، أي: سمحًا وجودًا.(٩٦)

ونقل البغدادي مذهبًا آخر، وهو جواز أن يكونا مصدرين منتصبين على المفعول له، أي: اختيرَ من الرجال لسماحته وجوده.(٩٧)

وقد يفصّل ابن الباذش شاهد سيبويه إيمّا تفصيل، ويبرع في بيان ما يحتمله من أوجه، ثم لا يفتأ أنْ يعلل لكلّ وجه اختاره، فقد أورد سيبويه قول الأعشى[٩٨]:

فإمّا تَرى لِمّتـي بُدّلَتْ فإنّ الحوادِث أودى بِها

شاهدًا على تذكير الفعل، مع كون الفاعل مؤنثًا، إذ حمله على قول بعض العرب: (قال فلانة)، وساق له عِدّة شواهد من الشعر، ووصف هذه الظاهرة بالكثرة في الشعر.[٩٩]

وذكر الأعلم أنّ الشاهد فيه حذف التاء من (أودى) ضرورة، والذي دعاه إلى حذفها، أنّ القافية مردفة بالألف، وسوّغ له حذفها أنّ تأنيث الحوادث غير حقيقي، وهي في معنى الحدثان.[١٠٠]

وتذكيره عند ابن الباذش يحتمل وجهين، الأول: أن يكون حمل الحوادث على فعل الحدثان فذكّر، والثاني: على حذف مُضاف، كأنّه قال: فإنّ مَرَّ الحوادث أودى بها، وعدّ الوجه الأوّل أولى بالقياس، فإنْ قيلَ: فهلّا قال: أودت بها؟ وما الضرورة إلى ذلك؟ فالجواب أنّ القوافيّ مردفة بالألف، فلو قال: (أودت) لذهب الرّدف وهو الألف، وذهبت القافية.[١٠١]

وأورد سيبويه قول ساعدة بن جؤيّة[١٠٢] :

لَـدْنٌ بِهَـزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُـهُ فِيـهِ كَمَـا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

شاهدًا على حذف حرف الجر (في) من الطريق شذوذًا، وإيصال الفعل إليه بنفسه.[١٠٣]

وراح الأعلم يوضح موطن الاستدلال بالشاهد عند سيبويه، فبيّن أنّه احتج به شاهدًا على وصول الفعل إلى (الطريق)، وهو اسم خاص للموضع المستطرق بغير وساطة حرف جر تشبيهًا بالمكان؛ لأنّ الطريق مكان.[١٠٤]

والظاهر أنّ ابن الباذش وافق ما ذهب إليه سيبويه من أنّ (الطريق) منتصب على نزع الخافض، غير أنّ هذا ليس هو الوجه الصحيح عنده، فقد ذهب إلى أنّ الأولى والأحسن فيه أن تجعل (الطريق) ظرفًا لـ (يعسلُ)، أي: يعسِل متنه عند هزّه، فإنْ قيل: إنّ (فيه) ظرفًا قد عمل فيه (يعسلُ)، فكيف يعمل في ظرفٍ آخر؟ فالجواب: أنّهما ظرفان مختلفان؛ لأنّ (فيه)

ظرف مكان، و (يهزّ) ظرف زمان، والهزُّ مصدرٌ مُضاف إلى الفاعل والمفعول محذوف، أي: يهزّ الكفّ إيّاه.(١٠٥)

ورجّح أبو عليّ الفارسيّ، وتبعه ابن الشجريّ في أماليه بكون (الطريق) في الكلام لغوًا، و (الهاء) من (فيه) ضمير الهزّ.(١٠٦)

ولابن الباذش مذاهب عِدّة في التعامل مع شاهد سيبويه، غير ما ذكرنا.(١٠٧)

٨. آراؤه الاجتهاديّة:

يُصنّف ابن الباذش من النُحاة المتأخرين الذين عُرفُوا بمتابعتهم للمتقدّمين، وليس لمُعظمهم سوى الاختيار والتعليل والترجيح والتوجيه، وأنّ أبيات سيبويه قد شرحها عددٌ من الشُراح قبله، إلّا أنّ ابن الباذش كانت له آراء انفرد بها، وخالف بها مَنْ سبقه من النُحاة، وبثّها من خلال شرحه لأبيات سيبويه، وقد تداولتها المصادر التي جاءت بعده، وهذا هو السر الذي يكمن وراء شهرته وتخليد فكره النحويّ لدى النُحاة، ولا عجب من ذلك، فإنّ ولده (أبا جعفر، أحمد بن علي) هو أوّل من أكثر من النقل عن أبيه، ولكثرة آرائه الاجتهاديّة، احصاها الباحث الدكتور عبد الكريم شريف النجّار ببحث مستقلّ، وها أنا ذا أُكمل ما فاته منها، وعلى النحو الآتي:

أ. تضمين (ترك) معنى (صيّر) أو (خلّف):

إنّ أبرز ما يُميّز الفكر النحويّ لابن الباذش في شرحه لأبيات سيبويه أنّه كان يترك موطن الشاهد الذي أورده سيبويه، ويبني على شاهده أصولًا نحويّة غير التي قرّرها سيبويه في الشاهد.

ففي باب (الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعولين)، احتجّ سيبويه بقول الشاعر(١٠٨):

أمرتُكَ الخيرَ فافعلْ ما أمِرْت بهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ

شاهدًا على تعدّي (أمر) إلى مفعولين، ووصل الفعل إلى الثاني من غير حرف جرّ وهو (الخير)، والأصل أمرتك بالخير.(١٠٩)

وراح شرّاح الشواهد يوجهون موطن الشاهد، وأفاضوا في ذكر التوجيهات والتعليلات إلا أنّ ابن الباذش استنبط من الشاهد أصلًا نحويًا آخر، مفاده أنّ ((تركتُكَ، إنْ كان بمعنى صيرتك كان (ذا مال)، مفعولًا ثانيًا، كما تقول: تركتُ زيدًا فقيه البلد، إذا كنت أنت الذي فقهته وعلمته، ومنه قوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَقَد تَّرَكْنَٰهَآ ءَايَةً فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٥﴾ ﴾ [سورة: القمر: من الآية: ١٥]، أي جعلناها وصيّرناها، وإنْ كانت بمعنى: (خلّفتك) كان (ذا مال) حالًا، كما تقول: تركتُ زيدًا وهو فقيه البلد)).[١١٠]

ب. (حتّى) حرف عطف:

وهي من الأدوات النحويّة التي كثُر الخلافُ حول عملها ومعناها، ومن شواهد سيبويه التي أثارت جدلًا بين النُحاة، قول ابن مروان النحويّ[١١١]:

ألقَى الصحيفةَ كي يُخفّفَ رَحْلَهُ والــزادَ حتّــى نَعْلــــــهُ ألقاهـا

فقد جوّز فيه الجرّ، واستحسنه، قال: ((وقد يحسُنُ الجرّ، وهو عربيّ، وذلك قولك: لقيتُ القومَ حتّى عبدِ الله لقيتُهُ، فإنما جاء بـ (لقيته) توكيدًا، بعد أن جعله غاية، كما تقول: مررتُ بزيدٍ، وعبد الله مررتُ به)).[١١٢]

وكذلك جوّز الرفع حملًا على (الواو) و(ثمّ)، فجعله حرف عطفٍ، كقولك: لقيتُ القومَ حتّى عبدَ اللهِ لقيته، جعلتَ (عبد الله) مبتدأ، وجعلت (لقيته) مبنيًا عليه، كما جاز في الابتداء، كأنّك قلت: لقيتُ القومَ حتّى زيدٌ ملقيّ.[١١٣]

وزعم ابن الباذش أنّ (حتّى) هنا عاطفة، والجملةُ بعدها معطوفةٌ على الجملةِ المتقدّمة.[١١٤] وتبعه ابن السيّد[١١٥]، وردّ هذا المذهب ابن هشام، وحجّته أنّ (حتّى) لا تعطف الجُمل؛ لأنّ شرط معطوفها أن يكون جزءًا مما قبلها، أو كجزء فيه، وهذا لا يأتي إلّا في المفردات.[١١٦]

وإنّ (حتّى) وإنْ كان بعدها يُستأنفُ الكلام به، إلّا أنّها ليست متمحّضة للاستئناف، لذلك لم يكن الرفع بعدها أولى، فمن رفعَ، فعلى الابتداء، والخبر (ألقاها)، والتقدير: والنعلَ مُلقاة.[١١٧]

والنصب ما بعد (حتّى) من وجهين: أحدهما: إضمار فعل، يُفسّرهُ الفعلُ المذكور بعده، والتقدير: (حتّى ألقى نعله ألقاها)، والآخر: يكون نصبُه بالعطف على الصحيفة، و(حتّى) بمعنى (الواو).[١١٨]

فإنْ قيل: كيف تكون (حتّى) للعطف، وشرط المعطوف أن يكون بعضًا من جمعٍ، أو جزءًا من كُلٍ، أو كجزء؟ فالجواب: إنّما جاز العطف بها؛ لأنّ (ألقى الصحيفة والزاد)، في معنى: ألقى ما يُثقله، فالنعلُ بعضُ ما يُثقِله.[١١٩]

ج. إضمار اسم (كان):

ومن شواهد سيبويه التي كثُرَ تأويل النُحاة لها، على وجوه مختلفة، قول حسّان بن ثابت[١٢٠] (ﷺ):

كأنّ سبيئةً مِنْ بيتِ راسٍ يُكونُ مِزاجَها عَسَلٌ ومَاءُ

إذ احتجّ به سيبويه على نصب (المِزاج)، وهو معرفة، ورفع (العسل والماء) وهما نكرتان.[١٢١] وخرّج ابن الباذش شاهد سيبويه على أنْ يكون أسمها ضمير الشأن، وجملة (مزاجُها عسل) من المبتدأ والخبر خبرها.[١٢٢]

وقد وهِم البغداديّ حينما ذكر أنّ ابن هشام ارتضى زيادتها وفَاقًا لابن الناظم[١٢٣]، والحقيقة أنّه تابع ابن الناظم في جعل زيادتها بلفظ المضارع نادرة.[١٢٤]

ونقل ابن هشام في (المغني) عدّة مذاهب في توجيه البيت:

الأول: أنّ الشاهد محمول على قلب الكلام، فجعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم، على رواية منْ نصب المزاج.[١٢٥]

الثاني: أنّ المزاج انتصب على الظرفيّة المجازية، والأولى عنده رفعُ (المزاج)، ونصب (العسل).

الثالث: أن يكون (ماء) ارتفع بفعل محذوف، تقديره: خالطها ماء.

الرابع: أن يكون اسم (كان) ضمير الشأن، و(مزاجها عسل)، ارتفعا على أنّهما خبر لـ (كان).[١٢٦]

ولابن هشام اللخميّ قولان في تخريج البيت:

الأول: أنّ اسم (يكون) ضمير محذوف، يرجع إلى (السبيئة)، وجملة (مزاجها عسل) في موضع الخبر.

الثاني: أنّ خبرها مقدّم عليها، وهو قوله: (بيت رأس)، وجملة (تكون من بيت رأسٍ)، صفة لـ (سبيئة)، وجملة (مزاجها عسل) صفة ثانية لها، والأجود عنده على هذين القولين أن تأنيث الفعل (يكون) ملائم لـ (سبيئة).[١٢٧]

وللنّحاة في تخريج البيت مذاهب كثيرة، يطول ذكرها، أحصى أبو جعفر اللَّبْلِي منها ستة أوجه.[١٢٨]

د. إعراب (ما) في تركيب (قلّما):

لـ (ما) مواضع كثيرة في الكلام، وتأتي لمعانٍ مُتعدّدة، وتردُ في تراكيب مشهورة، منها: قلّما، وطالما، وكثرما، وشدّما، ومثل هذا التركيب قد يؤهل الفعل للدخول على فعلٍ آخر مُستقل، نحو قولك: قلّما ينجحُ المُهمِلُ، وللنُحاة في إعراب (ما) عِدّة مذاهب:

أولها: مذهب سيبويه، وهو أنّها كافة في هذا التركيب وأمثاله، ذكر ذلك حينما أنشد قول الشاعر[١٢٩]:

صددْتِ فأطولْتِ الصُّدُودَ وقلَّمَا وِصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

يقول: ((ومن تلك الحروف: رُبّما، وقلّمَا، وأشباههما، جعلوا رُبَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيؤُوها ليُذكرَ بعدها الفعلُ؛ لأنّهم لم يكُن لهم سبيل إلى (رُبَّ يقولُ)، ولا إلى (قلَّ يقول)؛ فألحقوهما ما، وأخلصوهما للفعل)).[١٣٠]

وذهب ابن السرّاج في توجيه الشاهد مذهبًا آخر، إذ منع ارتفاع (وصال) بـ (يدوم)، وإنّما جعلها مرتفعة بـ (يكون) محذوفة، والتقدير عنده: قلّما يكون وصالٌ يدوم على طول الصُدودِ[١٣١]، وتبعه أبو عليّ الفارسيّ.[١٣٢]

ونقل النحّاس، وتبعه بعض النحويين[١٣٣] ، عن المُبرّد أنّه خالفَ سيبويه في هذه المسألة، فجعل (ما) زائدة، والتقدير عنده: وقلَّ وصالٌ يدومُ على الصُدود، ورجّح النحّاس مذهب سيبويه. [١٣٤]

والحقيقة أنّ المُبرّد في مقتضبه، لم يُخالف سيبويه، بل كان متابعًا له.[١٣٥]

وضعّف الأعلم الرأي القائل بزيادة (ما)؛ لأنّ (ما) تُزادُ في (قلّ)، و(رُبَّ) لتليهما الأفعال، وتصيرا من الحروف المخترعة لها.[١٣٦]

أو أنّ الشاعر أراد: وقلّما يدوم وصال، فقدّم وأخّر؛ لإقامة الوزن، و(الوِصال) على هذا التقدير، فاعل مُقدّم، والفاعل لا يتقدّم في الكلام إلّا أن يُبتدأ به، وهو من وضع الشيء في غير موضعه.

أو أن يكون (وصال) قد ارتفع بفعل مُضمرٍ يدُلَّ عليه الظاهر، فالتقدير: قلّما يدومُ وصالٌ يدومُ.[١٣٧]

وذهب بعض النُحاة إلى أنّ (ما) في هذا التركيب وأمثاله أنّها مصدريّة، والمصدرُ فاعل الفعلِ، ومنع ابن الباذش كونها مصدريّة؛ لأنّها معرفة، و(قلَّ) تطلبُ النكرة، تقول: قلَّ رجلٌ يفعلُ ذلك، ولِذلك حُكِمَ على (مَنْ) في قولهم: (قلَّ مَنْ يفعلُ ذلك)، إنّها نكرة موصوفة، ولو كانت مصدريّة، لجاز أن تدخل على الماضي والمستقبل، وهي ها هنا لا تدخل إلّا على المُستقبل.[١٣٨]

وللنُحاة آراءٌ أُخر غير ما ذكرنا، وتفصيلات يطول ذكرها، غير أنّ الذي أراه هو أنْ نجعل (وِصال) فاعل لفعل محذوف يُفسّرهُ المذكور بعده، و(ما) كافة تؤهل الفعل للدخول على فعلٍ آخر، وهذا يُسلّمنا من التكلفات والتأويلات التي لا قبل لنا بها، ولستُ متّفقًا مع مذهب القائلين بالضرورة؛ لأنّ الشاعر غير مُضطر؛ لتمكنه من أن يقول:

صددْتِ وَأطْوَلْتِ الصُّدُودَ ولا أرى وِصالًا على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

فيستقيمُ الوزنُ حينئذٍ.

هـ. حذف المُضاف، وإقامة المُضاف إليه مقامه:

أورد سيبويه قول قيس بن زُهير[١٣٩]:

ألم يَأْتيك والأنباءُ تُنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زيَادِ

شاهدًا على جزم المضارع بسكونِ على الياء للضرورة.[١٤٠]

والظاهر أنّ ابن الباذش لا يرى في هذا التركيب ضرورة.

ولم يكتفِ بالتعقيب على ما استدلّ به سيبويه في هذا الشاهد، بل راح يستنبط منه رأيًا جديدًا، ويُضفي عليه تأويلات، لم يسبقه إليها أحد من النُحاة؛ إذ قال: ((يجوز أن يكون (لُبُون) فاعلًا، يأتي على تقدير مضاف، أي: ألم يأتيك خبرُ لبُونهم، ويكون في لاقت ضمير يعود إلى لُبون، ويكون لُبون في نيّة التقديم، وعلى هذا تكون (الباء) متعلّقة بـ يأتي، وفيه التنازع على إعمال الأول على خلاف المختار، وفيه تعسُفٌ لتقدير المُضاف في الأول، وعدمه في الثاني، والكاف في يأتيك لُمخاطب غير مُعيّن، أي: يا من يصلُحُ للخطاب)).[١٤١]

ولا يخفي ما في تقديره هذا من تعسّف باعترافه هو، فلو عدّ (لُبون) هي الفاعل، و(التاء) في (لاقت) عائدة عليه، واكتفى بهذا الوجه، لكان أيسر من تقدير المضاف المحذوف والالتجاء إلى التنازع، وهو ليس من بابه.

وقد تعدّدت مسائل ابن الباذش في عرض آرائه الاجتهادية، فتارة يخالف سيبويه، ويُدلي برأي جديد، وتارة يُخالفُ غيره ويأتي بمذهب آخر، وكان كثيرًا ما يوافق سيبويه في مواطن الاستدلال، ويأتي بآراء جديدة مُستنبطة من الشاهد، وحسبنا ما قدّمناه للتدليل على شخصيّة ابن الباذش العلميّة، التي تكشف لنا عن فكره النحويّ المستقل في المُحاورة، وعرض الردود والاستنتاجات والاستدلالات بالقياس والنقل والخروج بآراء جديدة، يُمكن إضافتها إلى سلسلة الاجتهادات النحوية.

٩. موقفه من الضرورة الشعرية:

الضرورة في أبسط مفاهيمها هي الالتجاء إلى الشيء، وقد يضطرّ الشاعر فيُخالف ما أصّله النُحاة من قواعد لإقامة الوزن، ولها أنواع وأحكام، وألفَتْ فيها قديمًا وحديثًا مؤلفات عِدّة

وأبحاث، وأوّل من بحث فيها سيبويه في كتابه، وأفرد لها بابًا سمّاه (ما يحتمل الشعر)، جاء فيه: ((... وليس شيء يضطرّون إليه إلّا وهم يُحاولون به وجهًا)).[١٤٢]

وقد تباينت رؤى النُحاة حول مفهوم سيبويه هذا، ولبعضهم مذاهب فيها غير ما ذكره سيبويه، وما عدّه هذا النحويّ ضرورة، قد لا يعدّه نحويٌّ آخر من باب الضرورة، ولسنا بمعنيين بالولوج في التفاصيل، وبيان مذاهبهم فيها، بل الذي نريد أنْ نعرّج عليه بعُجالة هو موقف ابن الباذش من الضرورة في شرحه لأبيات سيبويه، وسأجمل موقفه منها على النحو الآتي:

فمن ذلك أنّ سيبويه حمل قول عامر بن جوين الطائيّ[١٤٣]:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ولا أرضَ أبقلَ إبقالها

على الضرورة، وبيّن أنّ مثل هذا التركيب، أعني تذكير الفعل مع كون الفاعل مؤنثًا كثيرٌ في الشعر.[١٤٤]

وابن الباذش، مع أنّه متفق معه في حمل البيت على الضرورة، إلّا أنّه خالفه، عندما جعل مثل هذا التركيب قبيحًا في كلامهم، وفصّل القول في موطن الضرورة، وبيّن عود الضمير في (إبقالها)، فذكر أنّ الشاعر ذكرَّ الفعل ضرورة، حملًا على معنى المكان، فأعاد الضمير على المعنى، وهو قبيح، والصحيح أنّه ترك فيه علامة التأنيث للضرورة، واستغنى عنه، ممّا علم من تأنيث الأرض.[١٤٥]

وعِلّة القُبح فيه لاتصال الفاعل المُضمر بفعله، فكأنه كالجزء منه، حتى لا يُمكن الفصل بينهما، بما يسد مسدّ علامة التأنيث.[١٤٦]

وذهب ابن كيسان إلى أنّ الفعل إذا كان مُسندًا لضمير المؤنث المجازي، يجب أن لا تلحق فيه علامة التأنيث، ويرى أن لا ضرورة في البيت لتمكنه أن يقول (ولا أرضَ أبقلتْ إبقالها)، بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وإسقاطها[١٤٧]، وهو مردود؛ لأنّ الصحيح أنّ الضرورة ما وقع في الشعر، سواء كان للشاعر عنه فُسحة أم لا.[١٤٨]

وذكر السيرافيّ أنّه قد يكون هذا الشاعر ليس من لغته تخفيف الهمزة.[١٤٩]

وذكر ابن يعيش أنّ ضمير (أبقل) عائد على مذكر محذوف، أي: ولا مكان أرض، فقال: أبقل، باعتبار المحذوف، وقال: إبقالها، باعتبار المذكور.(١٥٠)

وللنُحاة توجيهاتٌ أُخر لموطن الشاهد، يطول ذكرها، وأرى أنّ هذا كلّه يُعد ضربًا من ضُروب التعسُف والتكلّف الذي لا فائدة منه، سوى مزيدٍ من التعقيد، بل الأولى أن يُقبل بما قرّره سيبويه الذي شافه العرب وسمع منهم، أنّ البيت محمول على الضرورة، وأنّ تذكير الفعل مع كون الفاعل مؤنثًا، أمر خاص بالشعر، وهو كثير، وشواهده كثيرة.

ومن مواطن اعتداده بالضرورة، أنّه يخالف سيبويه، فبعد ما أصّل له في كتابه ضرورة لا تجوز في غير الشعر، فقد احتج سيبويه على إعادة الظاهر موضع المضمر، بقول الشاعر(١٥١):

لا أرى الموتَ يَسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقيرا

وقد وهم البغداديّ حينما ذكر أنّ أبا جعفر النحّاس عدّ شاهد سيبويه قبيحًا، لا يُحملُ إلّا على الضرورة، ونَقَلَ عنه نصَّ طويلٌ، خلاصته أنّ سيبويه استشهد به على إعادة الظاهر موضع المُضمر، وفيه قُبحَ تكريره في جملة واحدة؛ لأنّه يستغني بعضها عن بعض، فلا يكاد يجوز إلا في ضرورة.(١٥٢)

وبعد الرجوع إلى مؤلفات أبي جعفر النحّاس، وجدنا أنّ ما ذكره فيها، خلاف ما نسبه البغداديّ إليه، فقد اعتدّ بشاهد سيبويه، وفسّر به الظاهرة القرآنيّة في خمسة مواضع(١٥٣) إذ حمل قراءة الأعمش(١٥٤)، في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ثَانِىَ ٱثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ۖ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُۥ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلسُّفْلَىٰ ۗ وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ [سورة التوبة: من الآية:٤٠]، بنصب (كلمة) في الموضعين، على ما أنشده سيبويه من الشاعر المتقدّم، ووصفه بأنّه جيّد

حسن؛ لأنّه لا إشكال فيه، ونسب إلى حُذّاق النحويين بأنّ في إعادة الذكر – في مثل هذا– فائدة؛ لوجود معنى التعظيم فيه.(١٥٥)

ومن الآيات التي حمل شاهد سيبويه عليها، قوله تعالى: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ ٱلْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَىْءٍ عِلْمًا ﴿١٢﴾ ﴾ [سورة الطلاق: من الآية:١٢].

فوضع لفظ الجلالة موضع الضمير؛ للتفخيم والتعظيم(١٥٦)، وفسّر تكرار لفظ الجلالة في سورة (الإخلاص) على التفخيم والتعظيم أيضًا، وحمل عليها قول سيبويه، فذكر أنّ الشاعر عظم أمر الموت لمّا كرّره، ولم يُضمره.(١٥٧)

وأصلُ المسألة أنّ من أنكر استدلال سيبويه بهذا البيت على إبدال الظاهر من المُضمر هو الأعلم، وتبعه ابن الباذش وليس أبو جعفر النحّاس، كما زعم البغداديّ، فقد ذكر الأعلم، وتبعه ابن الباذش أنّ فيه قبحًا؛ لتكرير الاسم الظاهر موضع المُضمر، ووجه القبح فيه أنّه وقع في جملة واحدة، ولو كان في جملتين لجاز؛ لأنّه يستغني بعضها عن بعض، فلا يكاد يجوز إلّا في ضرورة، نحو زيدٌ ضربَ زيدًا.(١٥٨)

والحقّ أنّ ما ذهب إليه سيبويه، وتبعه أبو جعفر النحّاس هو الصحيح، وتكرار الاسم الظاهر في جملة واحدة أمرٌ جائز، وليس من باب الضرورة، وقد ورد في أفصح الكلام، كما نقلنا عن النحّاس، وحمل عليه أبو الحسن الباقوليّ قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ ۚ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ۖ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٨٥﴾ ﴾ [سورة البقرة: من الآية:١٨٥]، وكان حقه أنْ يقال: فمن شهده منكم فليصمه، ولكنّه أظهر (الشهر)، ووضعه موضع (الهاء) لطول الكلام، وعلى هذا التركيب قاس ما استدلّ به سيبويه من قول الشاعر(١٥٩)، ووضع الاسم موضع الضمير جائز من باب التفخيم والتعظيم.

ولابن الباذش منهج في الضرورة ومفهوم خاص، يختلف عن مفهوم سيبويه لها، فالضرورة عنده ما لا يكون للشاعر عنه مندوحة، وهذا المذهب اشتهر به ابن مالك[١٦٠]، ونُسِبَ إليه خطأ، والظاهر أنّه سبق ابن مالك في هذا المفهوم.

فحينما أنشد سيبويه بيت قيس بن زُهير[١٦١].

ألم يَأْتيك والأنباءُ تُنْمِي بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بني زيَادِ

شاهدًا على جزم الفعل المُضارع (يأتي) بالسكون المقدّرة على (لام) الفعل للضرورة.[١٦٢]

والظاهر أنّ ابن الباذش لا يرى ضرورة في البيت، فأنكر عليه إنشاده له في باب الضرورات، وعنده أنّه ليس بضرورة، وحجّته أنّه لو أنشد بحذف الياء لم ينكسر، وإنّما موضع الضرورة ما لا يجد الشاعر منه بدًا في إثباته، ولا يقدر على حذفه لئلّا ينكسر الشعر، وهذا يُسمى في عروض الوافر (المنقوص)، يُريد إذا حذفت (الياء) من قوله: (ألم يأتيك).[١٦٣]

ورواية ابن جني بحذف (الياء) تؤيد مذهبه هذا، إذ رواه أيضًا:

ألا هل أتاك والأنباء تُنمي.[١٦٤]

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت.

وذكر الأعلم أنّ إسكان (الياء) من (يأتيك) في حالة الجزم، حمل لها على الصحيح، فهي لغة لبعض العرب، يُجرُون المُعتلّ مجرى السالم في جميع أحواله، فاستعمالها ضرورة[١٦٥]، ووصفها بأنّها لُغة ضعيفة لا تُستعمل إلّا للضرورة.[١٦٦]

والحقيقة إنّ أول من قال هذا الرأي هو الفرّاء[١٦٧]، وتبعه ابن جنّي.[١٦٨]

وخطأ ابن السيد البطليوسي من زعمَ أنّ إسكان (الياء) ضرورة في هذا البيت، وأنكر كونها لُغة؛ بدعوى أن اللغة تكون في الاستعمال النثريّ، وأمّا ما وقع في الشعر فيُسمى ضرورة.[١٦٩]

والأصل أنّ الشاعر لمّا حذف حرف العلّة للجازم، ثمّ اضطرّ إلى إتمام حرف العلّة، فأشبع الكسرة، فتولّد منها (ياء)، فهي (يا الإشباع)، لا (لام الفعل).[١٧٠]

وأنكر الصفّار على الزجاجيّ بشدّة زعمه أنّ أثبات (الياء) مع الجزم لغة، وذكر أنّ الصحيح عنده أنّها ليست لغة، وذكر أنّ ما قاله الزجاجيّ لا سند له فيه، ولا أحدٌ قال قبله، واستدلّ على أنّه غير معرب بحركاتٍ مقدّرة، بقولهم: (لم يُخشى)؛ لأنّه لا يظهر فيه حركة بوجه، بخلاف الياء، فإنْ قيلَ أنّه سُمعَ في قوله تعالى ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾ ﴾ [سورة طه: من الآية:٧٧]، فلا دليلَ فيه؛ لأنّه مقطوعٌ، والتقدير: أي وانتَ لا تخشَى، أي في هذه الحال.(١٧١)

والذي يبدو أنّ الصّفّار وغيره، نظروا إلى البيت نظرة سيبويه، وحكموا عليه بالضرورة، غير أنّ الضرورة فيه صوتيّة لا نحويّة، فقد مدّ الشاعر الكسرة حتى صارت ياءً للضرورة، والمطلُ في حروف العلّة لغة شائعة في كلام العرب.

نتائج البحث

بعد أن فرغت من كتابة هذا البحث، توصلتُ إلى نتائج منها:

١. إنّ ابن الباذش حظي بسيرة علميّة متميّزة، تكللت بتأليف كثير من المصنفات على اختلاف فنون الثقافة في اللغة، والنحو، والقراءات، والتفسير، والحديث الشريف، وغيرها، وعلى الرغم من فُقدان مصنفاته، إلّا أنّ تراثه اللغويّ والنحويّ قد تناقله النحويون من بعده، وممّا يدلّ على سعة ثقافته وغزارة اطّلاعه، أنّه وُصف باحفظ الناس لكتاب سيبويه وما شرحه لشواهد كتابه إلّا دليل على سعة أفقه العلمي، وتفكيره النحويّ، يدلك على ذلك احاطته الشمولية للشاهد نقدًا وتوجيهًا وبيان ما يحتمله من أوجهٍ إعرابية، وبسط الخلاف حوله، إلى غير ذلك ممّا يدلل على تعدد مصادره اللغويّة والنحوية.

٢. لقد كانت لابن الباذش عناية فائقة بكتاب سيبويه بشكل عام، وبشواهده بشكل خاص، وقد تناقلت كُتب السير أنّ له شرحًا مهمًا على كتاب سيبويه، وله شرح آخر على شواهده، غفلَ عنه المؤرخون ما خلا البغداديّ، الذي احتفظ لنا بنقولات وافرة منه.

٣. وجد الباحث أنّ لابن الباذش ولعًا كبيرًا في الأوجه النحويّة، فكان يُضيفُ أكثر من وجهٍ إعرابيّ يحتملهُ الشاهد، ممّا جادت به قريحته النحويّة، أو ممّا نقله عمّن سبقه من شُرّاح الشواهد، وهذه الأوجه النحويّة التي أضافها على ما قرّره سيبويه تُوسع القاعدة النحويّة، وتُضيف وجوهًا نحويّة جديدة، يحتملها المعنى، ويقبلها السياق.

٤. تنوّعت مصادر ابن الباذش النحويّة، وقد بنى كثيرًا من آرائه على شروح الأعلم، وابن النحّاس، والمبرّد، وابن السرّاج، ولم يكتف بالنقل عن النُحاة السابقين له، وإنّما كان يُناقش آراءهم، ويقبل منها ما وافق القياس والسماع، ويردّ منها ما خالف الإجماع أو القياس والسماع.

٥. مخالفته لسيبويه في مواضع عدّة، على الرغم من أنّه كان كثير الانحياز إلى آراء سيبويه، وشديد التمسّك بها، وكانت مخالفته له مبنيّة على حجج عقليّة ونقليّة.

٦. من أبرز ملامح الفكر النحوي عند ابن الباذش أنّه كان يستنبط من شواهد كتاب سيبويه قواعد نحويّة أخرى غير التي ذكرها سيبويه، وهذا يدل على سعة اطّلاعه على مصادر النُحاة، وتمرّسه بالصنعة النحويّة.

٧. ومن مظاهر التفكير النحوي عنده أنّه كان يُدلي بآرائه الاجتهادية النحويّة التي انفرد بها، وعُرفت عنه، فكان لا يتمسك بشرح شاهد سيبويه بما قرّره النُحاة الذين سبقوه، كما هو الحال بالنسبة إلى المتأخرين الذين عُرفوا بمتابعتهم للأوائل، وهذه الآراء نقلها النُحاة عنهم، وأكثر من عُني بها ولدُه أبو جعفر، صاحب الإقناع في القراءات السبع، وكان لآرائه الأثر الواضح على النحو البصريّ بشكل خاص، وعلى النحو بشكل عام.

٨. لقد كان له موقف خاص بالضرورة عُرف بها، ومفهومه للضرورة هو ما لا يكون للشاعر عنه مندوحة، وهذا المذهب هو أوّل من صرّح به، وإنْ اشتُهرت نسبته إلى ابن مالكٍ خطأ، لذلك فإنّ أكثر ما عدّه سيبويه من الضرورات، وجد فيه ابن الباذش متسعًا في الكلام، واستنبط منه قاعدة نحويّة جديدة، وحجّته أنّ الشاعر مختار لا مضطر.

٩. إنّ أبرز ما يميّز التفكير النحوي عند ابن الباذش بيان موطن استدلال سيبويه بالشاهد، وقد يُحجم عن ذكر موطن الاستدلال به، إذا كان من الشواهد المتداولة بين النُحاة، ويحاول أن يستنبط منه استدلالات جديدة، ربّما خُفِت عن النُحاة الذين سبقوه.

The grammatical thinking of Ibn Al-Badish (d. 528 AH) through his book Explanation of the verses of Sibawayh's book

Keywords: thinking - al-Badish - Sibawayh

Mother. Dr.. Nofal Ismail Saleh
Diyala University/ College of Education for Human Sciences

Abstract

No two disagree that Sibawayh's book is the legend of Arab thought, and represents the stage of intellectual maturity of the origins of language and grammar, and his blog has been the focus of the attention of grammarians and scholars since its author wrote it until this day. Those who pioneered the explanation of his evidence, as he wrote an independent book in it called (Sharh Sibawayh's Verses), and despite the fame of its author, his book did not reach us despite the fact that it contained a wealth of linguistic material, and the owners of the layers did not mention it, and wrote the translations, but what encouraged me to delve into This study is the abundance of quotes that al-Baghdadi conveyed from him in his treasury, and what it included of original grammatical thought, which the researchers did not single out for the study. This was the reason for writing this research.

الهوامش:

(١) ينظر: نقد لشواهد سيبويه عامّة والقرآنيّة خاصّة: ٢٨٨.

(٢) أبو الحسن ابن الباذش الغرناطي وأثره النحوي: ٤٤٨.

(٣) ينظر: الصلة لابن بشكوال: ٤٢٥/٢، وأنباه الرواة: ٢٢٧/٢، والإحاطة في أخبار غرناطة: ١٠٠/٤، وبُغية الوعاة: ١٢١/٢، وبغية الملتمس: ٤١٩.

(٤) ينظر: الديباج المذهب: ٢٠٥.

(٥) ينظر: أبو الحسن ابن الباذش الغرناطي وأثره النحوي: ٤٥٤

(٦) ينظر: بغية الملتمس: ٤١٩.

(٧) ينظر: الصلة: ٤٢٥/٢.

(٨) ينظر: الإقناع: ٥٠، وأبو الحسن ابن الباذش الغرناطي وأثره النحوي: ٢٤٨.

(٩) ينظر: بغية الملتمس: ٤١٩.

(١٠) ينظر: أنباه الرواة: ٢٠٧/٢، وبغية الوعاة: ١٢١/٢، والصلة: ٤٢٥/٢.

(١١) ينظر: تذكرة النحاة: ٥٥١، والإحاطة: ٣١٥/٢، والبُلغة: ١٢٩.

(١٢) ينظر: الديباج المذهب: ٢٠٦، وبغية الوعاة: ١٢١/٢، وكشف الظنون: ١٧٩٣.

(١٣) ينظر: أبو الحسن ابن الباذش الغرناطي وأثره النحوي: ٤٦١.

(١٤) ينظر: أنباه الرواة: ٢٢٩/٢، وتذكرة النحاة: ٥٥٢، والإحاطة: ١٠١/٤، والبُغية: ١٢١/٢.

(١٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه للنحاس (مقدمة المحقق): ١٥، وكتاب سيبويه وشروحه: ٢١٥، وكتاب سيبويه (مقدمة المحقق): ٣٨.

(١٦) ينظر: الخزانة: ١٨/١-١٩.

(١٧) ينظر: المصدر نفسه: ٨٤/١٣-٨٥.

(١٨) ينظر: المصدر نفسه: ٦٦/٣، ٨٧، ٤٢٧/٤، ٣٧٦/١١.

(١٩) ديوانه: ٤.

(٢٠) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٧/٢-٤٨.

(٢١) ينظر: الخزانة: ٨٣/٨.

(٢٢) البيت لساعدة بن جؤية. ديوان الهذليين: ١٩٨/١.

(٢٣) ينظر: كتاب سيبويه: ١١٣/١-١١٤.

(٢٤) ينظر: المقتضب: ١١٥/٢.

(٢٥) ينظر: شرح أبيات سيبويه (للنحاس): ٧٤، والمنصف: ٧٦/٣، والمقرّب: ٢٤، والمغني: ٣٤٥/١.

(٢٦) ينظر: الخزانة: ١٦٠/٨.

(٢٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٢/٨.

(٢٨) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه: ٨٠.

(٢٩) شعره: ٤٦١.

(٣٠) ينظر: كتاب سيبويه: ١١٦/١-١١٧.

(٣١) ينظر: الخزانة: ٢٣٣/١١.

(٣٢) ينظر: تحصيل عين الذهب: ١١٤-١١٥.

(٣٣) البيت مختلف في نسبته. ينظر: شعر مرار الفقعسي، شعره: ٤٨، وديوان عمر بن أبي ربيعة: ٢٠٧.

(٣٤) ينظر: كتاب سيبويه: ١١٥/٣.

(٣٥) ينظر: الخزانة: ٢٣٢/١١.

(٣٦) البيت من شواهد سيبويه المجهولة. ينظر: المقاصد النحوية: ١٩٩/٤.

(٣٧) ينظر: كتاب سيبويه: ١٥٦/١.

(٣٨) الخزانة: ٢٠٩/٥.

(٣٩) ينظر: المصدر نفسه: ٤٢١/٤، ٤٢٢، ٥٣٨/٧.

(٤٠) ينظر: المصدر نفسه: ٢٦٣/٢.

(٤١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٧١/٦.

(٤٢) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٣/٨.

(٤٣) ينظر: المصدر نفسه: ١٢١/٢.

(٤٤) من شواهده المجهولة. ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٢٦/١.

(٤٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٨٦/١.

(٤٦) ينظر: الخزانة: ٣٦٨/١١.

(٤٧) ينظر: تحصيل عين الذهب: ١٠٠--١٠١، والإيضاح في شرح المفصّل: ٣٩٤/١.

(٤٨) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٤٩.

(٤٩) ينظر: التعليقة: ١٢٠/١، وشرح الرضي: ٩١/١-٩٢.

(٥٠) ينظر: الخزانة: ٣٦٨/١.

(٥١) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٥٢) البيت من شواهد سيبويه المجهولة. ينظر: البحر المحيط: ٤٧٧/٣، وشواهد المغني: ١٥٩-١٦٠.

(٥٣) كتاب سيبويه: ١٣٨/١.

(٥٤) الخزانة: ٤٤٥/١، وينظر: الإغفال: ٥٣٢/٢.

(٥٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٤٩٣/١.

(٥٦) ديوانه: ٤٨١.

(٥٧) كتاب سيبويه: ٤٧/١.

(٥٨) ينظر: المقتضب: ٩٣/٤.

(٥٩) ينظر: المسائل المنثورة: ٢٢٢، نسب البغدادي في خزانته هذا النصّ إلى المسائل العسكرية، وليس بصحيح، بل الصواب ما أشرتُ إليه.

(٦٠) ينظر: الخصائص: ١٥٣/٢.

(٦١) ينظر: الخزانة: ٢٠٩٠/٩، ولم أقف على رأيه في شرح أبيات سيبويه.

(٦٢) ينظر: المغني: ٦٣٧/٢.

(٦٣) ينظر: الخزانة: ١٤/٢، ٧٧/٣، ١٢٩/٨، ١٩٠، ١٩٨.

(٦٤) ديوانه: ٦٢.

(٦٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٣٣٩/١، وشرح أبيات سيبويه: ١٠٢.

(٦٦) ينظر: شرح المفصّل: ٧٢/٣، والمقاصد النحوية: ١٢١/٤.

(٦٧) ينظر: كتاب سيبويه: ١٨٢/١.

(٦٨) ينظر: الأصول في النحو: ١٦٠/١، ولم أقف على رأيه في مصنفاته.

([٦٩]) ينظر: الخزانة: ٤/٢٨٥.

([٧٠]) ينظر: تحصيل عين الذهب: ١٤٦-١٤٧، والخزانة: ٤/:٢٨٥.

([٧١]) ديوانه: ٣٠.

([٧٢]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٣٢٦-٣٢٧.

([٧٣]) ديوانه: ١٩٣.

([٧٤]) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٢٠٨.

([٧٥]) ينظر: الخزانة: ٧/٢٣٧.

([٧٦]) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢/١٠٧.

([٧٧]) ينظر: شرح المفصّل: ١/٨٦.

([٧٨]) ينظر: الحماسة البصرية: ١/١٣-١٤، والهمع: ١/١٩١.

([٧٩]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٣١٩.

([٨٠]) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٢٠٥.

([٨١]) ينظر: الخزانة: ٢/٣٤.

([٨٢]) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٢٠٥.

([٨٣]) ديوانه: ١٠٩.

([٨٤]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/١٧٧.

([٨٥]) ينظر: مجالس ثعلب: ١/١٥٣.

([٨٦]) ينظر: الخزانة: ٤/٢٣٦.

([٨٧]) البيت للخرنق بنت بدر. ينظر: كتاب سيبويه: ١/٢٠٢، وآمالي ابن الشجري: ١/٣٤٤.

([٨٨]) الخزانة: ٤٧-٤٨.

([٨٩]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٢٠٢.

([٩٠]) ديوانه: ٥٠.

([٩١]) ينظر: كتاب سيبويه: ٢/٤٠-٤١، وتحصيل عين الذهب: ٢٤٥.

([٩٢]) ينظر: الخزانة: ٥/٢٣٤-٢٣٥.

([٩٣]) ديوانه: ٥١٦.

([٩٤]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٣٨-٣٩، والخزانة: ٩/١٢٣.

([٩٥]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٣٧-٣٨.

([٩٦]) ينظر: الخزانة: ٩/١٢٥.

([٩٧]) ينظر: المصدر نفسه: ٩/١٢٤.

([٩٨]) ديوانه: ١٢٠.

([٩٩]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٤٥-٤٦.

([١٠٠]) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٢٥١.

([١٠١]) ينظر: الخزانة: ١١/٤٣١-٤٣٢.

([١٠٢]) ديوان الهذليين: ١/١٩٠.

([١٠٣]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٣٥-٣٦، ٢/٢١٤.

([١٠٤]) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٦٦-٦٧.

([١٠٥]) ينظر: الخزانة: ٣/٨٦.

([١٠٦]) ينظر: كتاب الشعر: ٢/٤٤٦، وآمالي ابن الشجري: ١/٤٢، ٢/٢٤٨.

([١٠٧]) ينظر: الخزانة: ٤/١٤، ٤٠٩، ٥/١٧٦، ٢٣٤، ٧،٢٣٧، ٨/٢١٣، ٢١٦، ٩/١٦٤.

([١٠٨]) البيت نسبه سيبويه لعمرو بن معد يكرب. ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/٣٦٥.

([١٠٩]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٣٧.

([١١٠]) الخزانة: ١/٣٤٠-٣٤١.

([١١١]) ينظر: الأصول في النحو: ١/٥١٧، وشرح شواهد سيبويه: ٣٧٠٣٧١.

([١١٢]) كتاب سيبويه: ١/٩٧.

([١١٣]) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

([١١٤]) ينظر: الخزانة: ٣/٢٢.

([١١٥]) ينظر: الحلل: ٩٢.

([١١٦]) ينظر: مغني اللبيب: ١/١٧٢، وشرح مغني اللبيب للدماميني: ١/٤٥٨.

([١١٧]) ينظر: شرح أبيات الجمل لابن سيده: ١١٥، والنكت: ١/١٠٩.

([١١٨]) ينظر: الفصول والجمل: ٩٨-٩٩، ووشي الحلل: ١/٣٤٩.

([١١٩]) ينظر: مغني اللبيب: ١/٢٧٢.

([١٢٠]) ديوانه: ٧١.

([١٢١]) ينظر: كتاب سيبويه: ١/٤٨، وتحصيل عين الذهب: ٧٣.

([١٢٢]) ينظر: الخزانة: ٩/٢٢٥.

([١٢٣]) ينظر: المصدر نفسه والصحة نفسها.

([١٢٤]) ينظر: شرح ابن الناظم: ١٠٠، وتلخيص الشواهد: ٢٥٢.

([١٢٥]) ينظر: المقتضب: ٤/٩٤، وشرح كتاب سيبويه (للسيرافي): ١/٣٠٦-٣٠٧.

([١٢٦]) ينظر: مغني اللبيب: ٢/٩١٢، وشرح أبيات كتاب سيبويه (لابن السيرافي): ١/١٧٦، وشرح الجمل (ابن خروف): ١/٤٢٧.

([١٢٧]) ينظر: الفصول والجُمل: ٢٥٥-٢٥٧، الخزانة: ٩/٢٢٥.

([١٢٨]) ينظر: وشي الحلل: ٢٠٩/١-٢١٤.

([١٢٩]) ينظر: المنصف: ١٩١/١، والمحتسب: ٩٦/١، والأزهية: ٩٠.

([١٣٠]) كتاب سيبويه: ١١٥/٣.

([١٣١]) ينظر: الأصول في النحو: ٤٦٦/٣.

([١٣٢]) ينظر: التعليقة: ٥٣/١، والبغداديات: ٢٩٦.

([١٣٣]) ينظر: البغداديات: ٢٩٦، وضرائر الشعر: ٢٠٢.

([١٣٤]) ينظر: إعراب القرآن: ٤٦٩-٤٧٠.

([١٣٥]) ينظر: المقتضب: ٨٤/٤.

([١٣٦]) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٦٢.

([١٣٧]) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٦٢، وتابع الاعلم في هذا التخريج ابن عصفور. ينظر: شرح الجمل: ١٦٠/١- ١٦١، و٦١٠/٢، وضرائر الشعر: ٢٠٢.

([١٣٨]) ينظر: الخزانة: ٢٢٨/١٠.

([١٣٩]) ينظر: كتاب سيبويه: ٥٩/١، ٢١٥، والإنصاف: ٣٠، وآمالي ابن الشجري: ٨٤/١، ٢١٥، والتصريح: ٨٧.

([١٤٠]) كتاب سيبويه: ١١٥/٣.

([١٤١]) الخزانة: ٣٦٤/٨.

([١٤٢]) كتاب سيبويه: ٣٢/٣.

([١٤٣]) ينظر: شواهد المغني: ٣١٩، وهمع الهوامع: ١٧٢/٢.

([١٤٤]) ينظر: كتاب سيبويه: ٤٦/٢.

([١٤٥]) ينظر: الخزانة: ٤٦/١.

([١٤٦]) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها.

([١٤٧]) ينظر: مغني اللبيب: ٨٦٠/٢.

([١٤٨]) ينظر: الدرر اللوامع: ٢٦٩/٦.

([١٤٩]) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ١٢٦/٦.

([١٥٠]) ينظر: شرح المفصّل: ١٦٩/٥.

([١٥١]) البيت لسواد بن عدي. ينظر: تفسير الطبري: ٤٢/٤، وشرح أدب الكاتب: ١١٤.

([١٥٢]) ينظر: الخزانة: ٣٨٠/١.

([١٥٣]) ينظر: إعراب القرآن: ١٩١، ٣٨٩، ٥٧٨، ٩٨٤، ١١٣٣.

([١٥٤]) ينظر: مختصر ابن خالويه: ٥٢.

([١٥٥]) ينظر: إعراب القرآن: ٣٨٩.

([١٥٦]) ينظر: المصدر نفسه: ٩٨٤.
([١٥٧]) ينظر: المصدر نفسه: ١١٣٣، ولم يورد الشاهد في شرحه لأبيات سيبويه.
([١٥٨]) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٨١، والخزانة: ١/٣٩٠.
([١٥٩]) ينظر: كشف المشكلات: ١/١٣٩، ٢٤٠، ٤٨٥، ٢/٧١٠، ٧٥٧، ١٠٦٤.
([١٦٠]) ينظر: شرح التسهيل: ١/٢٠٢.
([١٦١]) ينظر: الخصائص: ١/٣٣٣، و٣٣٧، والمحتسب: ١/٦٧، ١٩٦، ٢١٥.
([١٦٢]) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٣١٦، وشرح جمل الزجاجي: ٤٠٦-٤٠٧.
([١٦٣]) ينظر: الخزانة: ٨/٣٦٢.
([١٦٤]) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/٧٨.
([١٦٥]) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٤٨٥.
([١٦٦]) ينظر: المصدر نفسه: ٦٦، والخزانة: ٨/٣٦٢.
([١٦٧]) ينظر: معاني القرآن: ١/١٦١، وشرح أبيات معاني القرآن (للفرّاء): ١٠٨.
([١٦٨]) ينظر: المنصف: ٢/٨١، ١١٤.
([١٦٩]) ينظر: الحلل: ٣٩٢.
([١٧٠]) ينظر: تنقيح الألباب: ٣٩٥، وشرح الجمل (لابن بابشاذ): ٢٤.
([١٧١]) ينظر: معاني القرآن للفرّاء: ١/١٦١، والخزانة: ٨/٣٦١.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أبو الحسن بن الباذش الغرناطي وأثره النحوي: د. شريف عبد الكريم النجار، مجلة جامعة امّ القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، مج ١٤، ع٢٣، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الإحاطة في أخبار غرناطة: لسان الدين ابن الخطيب (ت٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان، دار المعارف، القاهرة، ط١، ١٩٥٥م.
- الأزهية في علم الحروف: الهرويّ، علي بن محمد النحويّ (ت٤١٥هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ط٢، ١٤٢٣هـ - ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو: ابن السرّاج، أبو بكر، محمد بن سهل البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٨م.

- إعراب القرآن: النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- الإغفال: وهو المسائل المُصلّحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ): الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق: د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مكتبة المتنبّي، الدمّام، ط٢، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م.
- الإقناع في القراءات السبع: ابن الباذش، أحمد بن علي بن أحمد بن خلف (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: عبد المجيد قطامش، جامعة أمّ القرى، ط١، ١٤٠٣هـ.
- آمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن حمد الحسيني العلوي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. رجب طيّب عثمان محمد، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
- الإيضاح في شرح المفصّل: ابن الحاجب، أبو عمر، عثمان بن أبي بكر بن يونس الدونيّ (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، دمشق، ط١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- البحر المحيط: أبو حيان الاندلسيّ، محمد بن يوسف بن علي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس: الضبّي، أحمد بن يحيى بن أحمد بن عُميرة (ت١٢٠٣هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، جلال الدين، عبد الرحمن (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- البُلغة في تاريخ أئمّة اللغة: الفيروز آبادي، أبو طاهر، محمد بن يعقوب بن محمد (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، (د. ط)، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب: الشنتمري، أبو الحجّاج، يوسف بن سليمان بن عيسى (ت٤٧٦هـ)، تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٩٢م.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ابن هشام الأنصاري، أبو محمد، عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، منشورات جامعة بغداد، المكتبة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تذكرة النحاة: أبو حيّان الأندلسي، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- التصريح على التوضيح: الأزهري، خالد بن عبد الله (ت٩٠٥هـ)، تحقيق: أحمد السيّد سيّد أحمد، الدار التوفيقيّة للتراث، القاهرة، (د. ط)، (د. ت).
- التعليقة على كتاب سيبويه: الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: د. حمد بن عوض القوزي، مطبعة الامانة، القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير (ت٣١١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، مراجعة: محمد أحمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط٢، ١٣٧٤هـ.
- الجمل في النحو: الزجّاجي، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ)، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، منشورات طهران، ط١، ١٤١٠هـ.

- الحِلل في إصلاح الخَلل من كتاب الجُمل: البطليوسي، أبو محمد، عبد الله بن محمد بن السيّد (ت٥٢١هـ)، تحقيق: سعد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ط١، ١٩٨٠م.
- الحماسة البصرية: البصريّ، علي بن ابي الفرج بن الحسن (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: عادل سليمان جمال، مطبعة الخانجي، ط١، ١٤٢هـ ـ ١٩٩٩م.
- خزانة الأدب ولُب لُباب لسان العرب: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.
- الخصائص: ابن جنّي، أبو الفتح، عثمان (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط٤، ١٩٩٤م.
- الدُرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: الشنقيطي، احمد بن الامين (ت١٣٣١هـ)، تحقيق: د. عبد العالم سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، (د. ط)، ٢٠١٣م.
- الديباج المُذهّب في معرفة اعيان عُلماء المذهب: ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (ت٧٩٩هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمد أبو النور، دار التراث للطباعة والنشر، القاهرة، ط١، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٥م.
- ديوان الأعشى الكبير: شرح وتعليق: د. محمد محمّد حُسين، دار النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.
- ديوان جرير: بشرح محمد بن الحبيب، تحقيق: د. محمد نعمان أمين طه، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٩م.
- ديوان الشمّاخ: تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، ط١، ١٩٦٨م.
- ديوان العجّاج: رواية الأصمعي، تحقيق: د. عزّة حسن، دار الشرق، بيروت، ط١، ١٩٧١م.
- ديوان عروة بن الورد: شرح ابن السكيت، تحقيق: عبد المعين الملوحي، دمشق، ط١، ١٩٦٦م.

- ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزوميّ (ت٢٣هـ): تحقيق: فايز محمد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م.
- ديوان الفرزدق: أبو فراس، همام بن غالب بن صعصعة (ت١١٤هـ)، تحقيق: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
- ديوان النابغة الجعدي: قيس بن عبد الله (ت ٦٥هـ)، تحقيق: واضح الحمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.
- ديوان الهذليين: الدار القومية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٦٥م.
- سر صناعة الإعراب: ابن جنّي، تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٥م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله، بدر الدين محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ٢٠١٠م.
- شرح أبيت الجمل: ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، حققّه وقدّم له وعلّق عليه: د. محمود محمد العامودي، نادي المدينة المنورة الأدبي، ط١، ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م.
- شرح أبيات سيبويه: النحاس، أبو جعفر، احمد بن محمد (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
- شرح أبيات سيبويه: ابن السيرافي، أبو محمد، يوسف بن أبي سعيد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي سلطاني، دار العصماء، دمشق، ط١، ١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م.
- شرح أبيات معاني القرآن للفرّاء ومواضع الاحتجاج بها: د. ناصر حسين علي، دار سعد الدين للطباعة والنشر، دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م.
- شرح أدب الكاتب: الجواليقي، أبو منصور، موهون بن أحمد (ت٥٤٠هـ)، تحقيق: د. طيبة حمد بودي، جامعة الكويت، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- شرح الدماميني على مُغني اللبيب: الدماميني، محمد بن أبي بكر (ت٨٢٨هـ)، صححه وعلّق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

- شرح الرضيّ: محمد بن الحسن الاستر آباذي (ت٦٨٨هـ)، على كافية ابن الحاجب، أبو عمر، عثمان بن عمر الكردي (ت٦٤٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، (د. ط)، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.
- شرح المفصّل: ابن يعيش، موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد (ت٤٦٩هـ)، تحقيق: د. علي بن توفيق الحمد، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، ط١، ٢٠١٦م.
- شرح جمل الزجاجي: ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي (ت٦٠٩هـ)، تحقيق ودراسة: د. سلوى محمد عمر عرب، جامعة أمّ القرى، (د. ط)، ١٤١٩هـ.
- شرح جمل الزجاجي: ابن عصفور، أبو الحسن، علي بن مؤمن الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، (د. ط)، ١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م.
- شرح شواهد مُغني اللبيب: السيوطي، منشورات ذوي القربى، قم، ط١، ١٤٣٣هـ.
- شرح عيون كتاب سيبويه: المجريطي، أبو نصر، هارون بن موسى بن صالح القيسي (ت ٤٠١هـ)، تحقيق: د. عبد ربّه عبد اللطيف عبد ربّه، مطبعة حسّان، القاهرة، ط١، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
- شرح كتاب سيبويه: المسمّى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب): ابن خروف، دراسة وتحقيق: د. خليفة محمد خليفة بديري، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، الجمهورية العظمى، طرابلس، ط١، ١٤٢٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- شرح كتاب سيبويه: السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٨٦هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
- شرح كتاب سيبويه: الصفّار، قاسم بن علي بن محمد (ت بعد ٦٣٠هـ)، تحقيق: خالد بن محمد المطرفيّ، دار المآثر، المدينة المنورة، ط١، ٢٠١١م.

- شعر المُرار بن سعيد الفقعسي: جمع وتحقيق: د. نوري حمودي القيسي (ت١٩٩٤م)، نُشر في (شعراء أمويون).
- الصلة: ابن بشكوال، أبو القاسم، خلف بن عبد الملك (ت٥٧٨هـ)، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور، تحقيق: السيّد إبراهيم محمد، دار الاندلس، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.
- الفصول والجمل في شرح أبيات الجمل وإصلاح ما وقع في أبيات سيبويه وفي شرحها للأعلم من الوهم والخلل: اللخمي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن هشام، تحقيق: د. محمد بن سعد الشقيران، نادي المدينة المنورة الأدبي، ط١، ١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م.
- كتاب الشعر، أو (شرح الابيات المشكلة الإعراب): أبو علي الفارسي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م.
- كتاب سيبويه وشروحه: د. خديجة الحديثي (ت٢٠١٨م)، مطابع دار التضامن، بغداد، ط١، ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ومصطفى بن عبد الله، طبعة ليدن، (د. ط)، ١٢٩٦هـ ـ ١٨٥١م.
- كشف المُشكلات وإيضاح المُعضلات: الباقولي، أبو الحسن، علي بن الحسين (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: د. محمد أحمد الدالي، مطبعة الصباح، دمشق، (د. ط)، ١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م.
- مجاز القرآن: أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيميّ (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: د. محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٨٨م.
- مجالس ثعلب: ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى (ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط٢، ١٩٨٠م.

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ابن جنّي، تحقيق: علي نجدي ناصف وزميله، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، (د. ط)، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه، أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن حمدان (ت٣٧٠هـ)، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د. ط)، (د. ت).
- المسائل المُشكلة المعروفة بالبغداديات: أبو علي الفارسي، تحقيق: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ط١، ١٩٨٣م.
- المسائل المنثورة: أبو علي الفارسيّ، تحقيق: د. شريف عبد الكريم النجار، دار عمّار، الأردن، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- معاني القرآن: الفرّاء، أبو زكريا، يحيى بن زياد (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار وآخرون، الهيئة المصرية العامة للكتاب ومطابع سجل العرب والدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١، ١٩٥٥-١٩٨٠م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك، مؤسسة الصادق، طهران، (د. ط)، (د. ت).
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الالفية: العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت ٨٥٥هـ)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- المقتضب: المبرّد، أبو العباس، محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب الحديث، بيروت، (د. ط)، (د. ت).
- المقرّب: ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، ط١، ١٩٨٢م.
- المنصف بشرح تصريف المازني: ابن جنّي، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط١، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ط١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: السيوطي، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب الحديث، بيروت، (د. ط)، ٢٠١٣م.
- وشي الحلل في شرح أبيات الجمل: اللبلي، أبو جعفر، أحمد بن يوسف الفَهْرِي (ت٦٩١هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد عبد الرحمن الجندي، دار الضياء للنشر والتوزيع، الكويت، ط١، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.